العنوان:	السياسة النقدية الإسلامية كبديل فاعل للسياسات النقدية الوضعية : دراسة حالة تجربة المصارف الإسلامية الأردنية 2008 - 2012
المؤلف الرئيسي:	العلاوي، عامر عبدالوهاب
مؤلفين آخرين:	حسن، محمد خير(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2014
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 292
رقم MD:	795399
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	السياسة النقدية، الاقتصاد الإسلامي، البنوك الإسلامية، الأردن
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/795399

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جمهورية السودان
جامعة أم درمان الإسلامية
معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي
قسم الدراسات النظرية

السياسات النقدية الاسلامية كبديل فاعل للسياسات النقدية الوضعية

(دراسة حالة تجربة المصارف الاسلامية الأردنية ٢٠٠٨-٢٠١٢م)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب
عامر عبد الوهاب العلاوي

إشراف الدكتور
محمد خير حسن

١٤٣٥هـ/٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى:

(ومنهم من يستمعون اليك أفأنت تُسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون، ومنهم من ينظر اليك أفأنت تهدي العُمي ولو كانوا لا يُبصرون)

سورة يونس-آيه(٤٢-٤٣)

الإهـــداء

إلى من كانوا دافعا لتقدمي والارتقاء في عملي والدي ووالدتي اطال الله في عمرهم وأن يمكني ربي من خدمتهم والوفاء لهم.

إلى من تحملت التعب والمشقة معي ساهرا في دروب العلم والعمل ، الى من حضنتني بالرعاية والتشجيع الدائم، الى من رافقت دربي شابا مقبلا على الحياة زوجتي الحبيبة.

الى اولادي الاعزاء.

الى اخوتي واخواتي.

الى وطني الحبيب رمز عزتنا وفخرنا.

الى كل من ساهم معي في الدعم والتشجيع.

الشكروالتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" .

بدايةً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لله عز وجل على فضلة ووامتنانه بما أمدني به من صبر في اتمام هذه الدراسة،والشكر والتقدير والامتنانموصول لكافة العاملين في جامعة أم درمان الاسلامية ممثلاً بمديرها والعاملين فيها من أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية، وأخص بالذكر معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي والعاملين فيه.

كما يسرني وقد انتهيت من هذه الدراسة أن أتقدم بجزيل الشكر وأعظم معاني التقدير والامتنان إلى من أسدى إليّ النصح والتوجيه والتصويب النظري واللغوي والمنهجي والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي، والذي أدعو الله أن يجعله نبراساًليبقى متلألئا في نور العلم والعلماء إلى أستاذي الفاضل البروفيسور محمد خير حسن المشرف على الدراسة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة هذه الدراسة وعلى ما أبدوه وبذلوه من جهد وعناء في تدوين الملاحظات القيمة بعد قراءتها واستخلاص التوجيهات المناسبة التي من شأنها المساهمة في اثراء الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى محكمي أداة الدراسة على جهودهم القيمة في تحكيمها حيث كان لمقترحاتهم دور بارز في إخراجها بصورتها النهائية.كما وأتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعد في اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود، وأخص بالشكر المديرين العامين ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والموظفين في المصارف الاسلامية عينة الدراسة على ما أبدوه من تعاون في الإجابة على الفقرات الواردة في أداة الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول لكافة العاملين في المكتبات الجامعية على ما قدموه من تعاون في تيسير الحصول على المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي كان لها بالغ الأثر في تعزيز الأطر النظرية الخاصة بها، كما وأتقدم بخالص الشكر والإمتنان والعرفان إلى أشقاءنا في السودان الحبيب، الذين أكرمونا بحسن ضيافتهم، وغمرونا بطيب خلقهم وقيمهم الإسلامية الحميدة.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة مقارنة للسياسة النقدية في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي وبالتركيز على تطبيقها في المصارف الإسلامية، لإبراز تفوقها ونجاحها في الاقتصاد الإسلامي عنها في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي. وتحقيقا لذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الاستدلالي الاستنباطي والمنهج المقارن إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم استطلاع آراء ما يقرب من (٢٠٠ مفردة) من مجتمع الدراسة الذي يُمثل العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية والمتمثلة بالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي والتي تم اختيارها بصورة عشوائية، بحيث تضمنت العينة العاملين في جميع الفروع التابعة لهذه المصارف. ولغرض جمع البيانات فقد تم الاستناد إلى ما هو متوافر من بيانات ومعلومات من مصادرها الثانوية والمتمثلة بالكتب والمؤلفات والمجلات ، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة والتقارير السنوية للمصارف الأردنية، وما تم نشرة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) والمتعلقة بموضوع الدراسة. كما تم الاستناد إلى مصادر أولية تمثلت في البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذه الغاية. ولغرض تحليل البيانات المستقاة من أداة الدراسة فقد تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية في المصارف الإسلامية الأردنية تهدف إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعه بغض النظر عن أوجه الاستعمال الموجهة إليه. في حين تهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية في المصارف الإسلامية الأردنية إلى توجيه الائتمان إلى أوجه الاستعمال المرغوب فيها. كما وتعتمد فاعلية السياسة النقدية في المصارف الإسلامية الأردنية إلى حد بعيد على أن التحويل من نقود عالية القوة إلى ودائع وبأي كمية. إضافة إلى إن ما يتبعة المصرف الإسلامي من أجل تأمين نسبة الاحتياطي القانوني يجعل من الممكن قبول ودائع تحت الطلب دون فوائد على المودعين.وأن هناك اهتمام كبير ومساهمة فاعلة من قبل البنك المركزي في تمويل عمليات المصرف التجارية بنسبة كبيرة جدا. كما أن الأدوات القائمة تقوم على الملكية كصكوك الإجارة، وأسهم المشاركة، وأسهم المضاربة، وأسهم الإنتاج من تداول وثائق أو مستندات التملك ، بحيث يُمكن بيع تلك الوثائق والمستندات بسعر السوق الذي قد يزيد أو ينقص أو يتساوى مع ثمن شرائها أو إصدارها الأول بحيث تتحدد قابليتها للتداول بأسعار تحددها قوى السوق. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير دال إحصائيا بين كفاءة وفاعلية الأدوات الكمية والنوعية المطبقة في المصارف الإسلامية وبين تحقيق أهدافها. وأن هناك تأثير دال إحصائيا بين كفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية في المصارف الإسلامية وبين الالتزام بما يصدر من قبل البنك المركزي وزيادة اهتمامها بالأنشطة الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود إدارات تؤمن بكفاءة الصيغ الإسلامية وقدرتها على استخدام أموال المودعين وتحقيق النتائج الطيبة منها من خلال منع التعامل بالفوائد الربوية والعودة الى إدراج أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي من خلال أدوات السياسة النقدية وبالخصوص نظام المشاركة لما يحققه من مزايا عاجلة أو آجلة. مع الأخذ في الاعتبار أن يتحمل متخذي القرار والمسئولين على عاتقهم قضية الاقتصاد الإسلامي وبالتالي تطبيق مبادئه،لان الإشكالية ليست في النظام الاقتصادي الإسلامي فهو نظام رباني متكامل،وإنما تكمن المشكلات في من يطبق هذا النظام. إضافة إلى أهمية تحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة، وإعادة النظر في الدولار كعملة احتياطية وحيدة وأساس للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي، وتقوية عملات الدول العربية والإسلامية، وتنويع احتياطياتها، كالتفكير بسلة العملات، بحيث لا يقود الانهيار فى عملة معينة إلى الأضرار بكافة العملات. وضرورة العمل على الربط الوثيق بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال أدوات تتسم بالتوازن من حيث القيم والمبادئ الإسلامية، وإعادة النظر في بعض المعاملات المالية التي تجريها المصارف الإسلامية كمعاملات التورق في الأسواق الدولية والمحلية.

Abstract

The study aimed to conduct a comparative study of monetary policy in all of the Islamic economy and the capitalist economy and focus on their application in Islamic banks, to highlight the superiority and success in Islamic Economics reported under the capitalist economic system. To this end, it has been relying on deductive and inductive approach comparative approach in addition to the descriptive analytical method. Has been polled nearly (200 single) of the study population, which represents workers in the Islamic banks of Jordan and of the Bank of Jordan Islamic and Islamic International Arab Bank, which have been selected at random, so that the sample included workers in all branches of these banks. For the purpose of data collection has been to rely on what is available from the data and information from their sources and secondary of books and books and magazines, in addition to studies and previous articles and annual reports of the banks of Jordan, and was published on the World Wide Web (Internet) and on the subject of the study. Has also been invoked to primary sources represented in the data that have been obtained through the questionnaire that was designed for this purpose. For the purpose of analyzing the data derived from the study tool has been the use of the program Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study found that the quantitative tools of monetary policy in the Islamic banks of Jordan aims to influence the amount or volume of credit in the total regardless of facets to use against him. While aiming tools quality of monetary policy in the Islamic banks of Jordan to direct credit to aspects of use unwanted. It also relies effectiveness of monetary policy in the Islamic banks Jordanian largely on the transfer of money high strength to deposit any amount. Add to that what followed the Islamic bank in order to secure the legal reserve ratio makes it possible to accept demand deposits without the benefits of the Modein.oan there is a great interest in and active contribution by the central bank in financing the operations of the bank business by very large. The existing tools we on the property leasing, and equity participation, and speculative stocks, and contributed to the production of trading documents

or documents of ownership, so that they can sell those documents at the market price, which may increase or decrease or even with the purchase price or released the first so determined usability of trading at prices determined by market forces. The study also found that there is the effect statistically significant difference between the efficiency and effectiveness of qualitative and quantitative tools applied in Islamic banks and the achievement of its objectives. And that there is the effect statistically significant difference between the efficiency and effectiveness of monetary policy tools in Islamic banks and between abide issued by the central bank and increased interest in economic activities .

The study recommended that there should be departments provide efficient formulas Islamic and its ability to use depositors' money and achieve good results, including by preventing the deal benefits usury and return to the inclusion of the ethics of Islamic economy through monetary policy instruments and in particular the system of participation to the achievements of the advantages of immediate or delayed. Taking into account that bears the decision-makers and officials upon themselves to issue Islamic economy and therefore the application of principles, because the problem is not in the Islamic economic system is the system integrated, and lies problems in the system is applied. In addition to the importance of liberalization of cash transactions of the dominance of the single currency, and to reconsider the dollar as a reserve currency and a single, and the basis for the world's currencies and the banking system and the global financial and economic, and the strengthening of currencies of Arab and Islamic countries, and to diversify its reserves, like thinking a basket of currencies, so that does not lead to collapse in a particular currency to damage all currencies. And the need to work on the close link between the monetary sector and the real sector through tools that is balanced in terms of Islamic values and principles, and to reconsider some of the financial transactions carried out by the Islamic banks as transactions foliation in international and domestic markets.

فهرست المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
البسملة	أ
الاستهلال	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المستخلص باللغة العربية	هـ
المستخلص باللة الانجليزية(Abstract)	و
فهرست المحتويات	ح
فهرست الجداول	ي
فهرست الاشكال	م
فهرست الملاحق	ن
المقدمة	
تمهيد	2
الدراسات السابقة	12
الفصل الأول الاقتصاد الإسلامي والوضعي الرأسمالي	
المبحث الأول: مفاهيم وخصائص الاقتصاد الاسلامي	٢٩
المبحث الثاني: التقدير الإسلامي للنظام التمويلي	٤٣
المبحث الثالث: مفاهي موخصائص الاقتصاد الوضعي(الرأسمالي)	٥٠
المبحث الرابع: الفرق بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الوضعي(الرأسمالي)	67
الفصل الثاني النقود وخصائصها ونشأتها وتطورها	
المبحث الأول: مدخل إلى ماهية النقود	72
المبحث الثاني: نشأة النقود وتطورها	٨٤
المبحث الثالث: أشكال النقود المعدنية ووظائفها	93

الفصل الثالث **السياسات النقدية وتطورها وأدواتها**	
المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي	**105**
المبحث الثاني:نشأة وتطور السياسة النقدية	**115**
المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية	**124**
المبحث الرابع : أسس وأدوات السياسة النقدية	**157**
الفصل الرابع **السياسة النقدية بين النظام الإسلامي والوضعي**	
المبحث الأول: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي	**187**
المبحث الثاني: المقارنة بين السياسة النقدية الاسلامية والوضعية على أساس الأدوات وتطويرها على أساس سعر الفائدة	**191**
المبحث الثالث: المقارنة بين السياسة النقدية الاسلامية والوضعية على أساس فعالية الأدوات وتوليد النقود	**207**
المبحث الرابع: المقارنة بين السياسة النقدية الاسلامية والوضعية على أساس فعاليتها والممارسة النقدية	**220**
الفصل الخامس **الدراسة الميدانية(التطبيقية)**	
المبحث الأول: قطاع الدراسة(المصارف الأردنية)	**230**
المبحث الثاني: اجراءات الدراسة	**240**
المبحث الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة	**243**
المبحث الرابع: اختبار الفرضيات	**258**
الخاتمة(النتائج والتوصيات)	**262**
المصادر والمراجع	**٢٦٦**
الملاحق	**٢٨١**

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
١/٣	الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة	159
١/٤	بدائل أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي من الاقتصاد الاسلامي	223
١/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	243
٢/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	243
٣/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري	244
٤/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	244
٥/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	245
٦/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	245
٧/٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدورات التدريبية	246
٨/٥	التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية ادوات السياسة النقدية الكمية المطبقة في المصارف الاسلامية	246
٩/٥	نتائج اختبار (One sample T_test) والذي يتعلق بمتوسط المتوسطات الخاصة بالفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية ادوات السياسة النقدية الكمية المطبقة في المصارف الاسلامية ومستوى الدلالة المرافقة	248
١٠/٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية ادوات السياسة النقدية الكيفية المطبقة في المصارف الاسلامية.	249
١١/٥	نتائج اختبار (One sample T_test) والذي يتعلق بمتوسط المتوسطات الخاصة بالفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية ادوات السياسة النقدية الكيفية المطبقة في المصارف الاسلامية ومستوى الدلالة المرافقة	250
١٢/٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية	251

	لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية(الكمية والكيفية) في المصارف الاسلامية وبين الالتزام بما يصدر من قبل البنك المركزي	
١٣/٥	نتائج اختبار (One sample T_test) والذي يتعلق بمتوسط المتوسطات الخاصة بالفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية(الكمية والكيفية) في المصارف الاسلامية وبين الالتزام بما يصدر من قبل البنك المركزي ومستوى الدلالة المرافقة	**252**
١٤/٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية(الكمية والكيفية) في المصارف الاسلامية	**253**
١٥/٥	نتائج اختبار (One sample T-test) والذي يتعلق بمتوسط المتوسطات الخاصة بالفقرات المتعلقة بكفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية(الكمية والكيفية) في المصارف الاسلامية ومستوى الدلالة المرافقة	**255**
١٦/٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تُعبر عن أهداف السياسة النقدية في المصارف الاسلامية قيد الدراسة	**255**
١٧/٥	نتائج اختبار (One sample T-test) والذي يتعلق بمتوسط المتوسطات الخاصة بالفقرات التي تُعبر عن أهداف السياسة النقدية في المصارف الاسلامية قيد الدراسة ومستوى الدلالة المرافقة	**257**
١٨/٥	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين كفاءة وفاعلية الأدوات الكمية المطبقة في المصارف الاسلامية وبين تحقيق أهدافها.	**258**
١٩/٥	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين كفاءة وفاعلية الأدوات الكيفية المطبقة في المصارف الاسلامية وبين تحقيق أهدافها	**259**
٢٠/٥	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين كفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية في المصارف الاسلامية وبين الالتزام بما يصدر من قبل البنك المركزي.	**259**
٢١/٥	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين كفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية في المصارف الاسلامية وبين اهتمامها بالانشطة الاقتصادية.	**260**

فهرست الأشكال		
رقم الملحق	العنوان	الصفحة
١/٣	إستراتيجية السلطات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية	142

فهرست الملاحق		
رقم الملحق	العنوان	الصفحة
١	الاستبانه	285
٢	أعضاء تحكيم أداة الدراسة	295

المقدمة

المـقـدمـــة

تمهيد:

تُمثل التنمية الاقتصادية إحدى القضايا والاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، إلا أنها لا زالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي، الأمر الذي دعا أن تجعل الدول النامية التنمية في مقدمة قضاياها الرئيسية، وفي سبيل ذلك هيأت مواردها المتاحة- المادية والبشرية- لتحقيق ذلك الهدف الكبير ووجهت أسلحتها لخوض تلك المعركة ولم تضع الحرب الاقتصادية أوزارها بعد وهي تتقدم حينا وتتأخر حينا آخر.

فقد تباينت الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لخوض تلك الحرب بحيث مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم، وقد ازدادت أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة في الوقت الذي لا تتمتع إلاّ بمقدرات وموارد محدودة، لنظرتها لعملية التنمية بأنها عملية واعية، لذا فإنّه لابد من أن يكون الإختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

والسياسة النقدية تحتل مكانة هامة فيما بين السياسات الاقتصادية الأخرى لأنها تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. كما أن المكانة التي تحتلها السياسة النقدية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة بل كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك. وبقي حال السياسة النقدية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة النقدية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلا ما تقوم به من اثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو. فقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، وإنما يشمل عناصر أهم واكبر، كما انه ليس توازنا رقميا بل هو كيفي ينظر

إلى النوع بالإضافة إلى الكم، فشرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية([1]).

ولكون القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. فقد أصبح هذا القطاع، بفعل اتساعه وتشعب أنشطته، النافذة التي يطل العالم منها علينا، ونطل منها على العالم. وأصبح تطوره ومتانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد لأي بلد وقابليتها أو قدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وإذا كان القطاع المصرفي، والحالة هذه، واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيس لهذا القطاع وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار([2]).

وباعتبار أن لكل نظام من الأنظمة الاقتصادية منطلقات نظرية، والاقتصاد الإسلامي أحدها، فإن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في ظل هذه المنطلقات تتميز عن غيرها من السياسات، كونها تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية، والمستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع، من أجل إدارة كل من النقد والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني([3]).

هذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي يأخذ في الاعتبار عدم الحيادية، على خلاف السياسة النقدية التي تستمد إجراءاتها من الأصول المذهبية للاقتصاد التقليدي، حيث يوجد اختلاف في نوعية الإجراءات المتخذة في كلا النظامين. وتتميز أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بفعالية أكبر من مثيلتها في الاقتصاديات القائمة على أساس سعر الفائدة، وذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها اعتمادها على أداة نسبة التشارك بدلا

---

[1] - الطيب، سعود موسى، "اثر السياسات النقدية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية"، بحث منشور، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م، ص١١.

[2]- ابراهيم عبد الكريم ، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٠ ، ص١٣.

[3]- صالحي، صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي.المنصورة:دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١/١٤٢١ ، ص ١٧

من سعر الفائدة، وأن التقلبات التي تحدث في الاقتصاديات الربوية من تضخم وكساد لا مبرر لوقوعها في الاقتصاد الإسلامي، واختلاف ثقافة المجتمع الإسلامي عن ثقافة المجتمعات غير الإسلامية([1]).

وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها البنوك الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات عدة ، ليس على مستوى الدول العربية والإسلامية فقط، بل على مستوى دول العالم، ولقد اهتم الكثير من البنوك المركزية الغربية في البنوك الإسلامية مثل بنك الاحتياطي الأمريكي، وبنك انجلترا وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمراكز العلمية المرموقة مثل جامعة هارفارد وغيرها من الجامعات والمراكز العلمية في العالم.

وبالتأكيد أن هذه النجاحات عائدة الى طبيعة البنوك الإسلامية المستمدة من شريعة الله عز وجل ، فهو نظام متميز ومتفوق ، لأنه منضبط بضوابط الشريعة بشكل أساسي ولأنه يراعي الجوانب المادية والروحية، فهو يجمع بين تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع، وتحقيق السعادة والطمأنينة والرضا الروحي داخل النفس الإنسانية .

فالتزايد والإقبال في التعامل مع المصارف الإسلامية وزيادة الإهتمام بالأدوات التمويلية الإسلامية قد أدى الى تسارع ملحوظ في نمو وتطور العمليات المصرفية الإسلامية وزيادة الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال أعمال هذه البنوك كبديل عن السياسات النقدية الوضعية.

مشكلة الدراسة:

أن قضايا السياسة النقدية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة، إلا أنها في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، نظراً لمحدودة الموارد وضغوط الإنفاق متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، فتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الدول النامية يأخذ مأخذه العميق من التعقيد، وينعكس ذلك في سياستها اقتطاعا وإنفاقا، فمن الملاحظ إن تزايد حجم النفقات هو ظاهرة مستمرة بسبب ازدياد الوظائف، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار وزيادة عدد السكان.

والتطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم

[1]- نصبة، مسعودة و بن طبي، دلال، " فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٦، ص٦.

بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي...إلخ، جعلت الأوضاع الاقتصادية في الأوقات الحالية في وضعية صعبة، مما أعطى صورة واضحة لمختلف الجوانب والنشطات الاقتصادية من خلال تميزها باقتصاد متخلف عكس ما كان يتميز به اقتصاد الدول المتقدمة.

فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية، والتي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف ادارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، كون البنوك المركزية تقوم بالدور الأعظم في التحكم بالرصيد النقدي والرقابة على التمويل، وبالتالي الرقابة على البنوك، لذا يتم استخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسئولة بشكل مباشر عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

كما أن السياسة النقدية في عالمنا الاسلامي مقتبسة من الاقتصاد الغربي الرأسمالي القائم على الربا والفلسفة المادية في النظرة الى المال والدولة والإنسان وهو أمر يتناقض مع الشريعة التي يؤمن المسلمون، وتزداد حدة هذا التناقض بعد انتشار المصارف الاسلامية على نطاق واسع ويتجلى هذا التناقض في أدوات سياسة نقدية تقوم على الربا وتريد أن تحكم نظاما مصرفيا اسلاميا ينبذ الربا.

ولإزالة هذا التناقض كان لا بد من دراسة السياسة النقدية دراسة شرعية بحيث يتم تبيان الحلال منها والحرام ووضع الحلول الشرعية والاقتصادية المناسبة وبيان الشريعة وكفاءتها بأسلوب عملي تطبيقي ثم بيان الأولويات في استخدام هذه البدائل في ضوء الأصول الفقهية التي تستند اليها هذه الأدوات. فمع التطور في أعمال معظم البنوك في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصةً عند توجهها الى الاعتماد على الأساليب العلمية المتطورة لتسيير أعمالها، فقد عرفت البنوك الإسلامية تطورات وتحولات عميقة وهامة، بدأت بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية للعمل على الانتقال نحو اقتصاد السوق، الذي يعد الجهاز المصرفي ركيزته الأساسية، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنوك المركزية في إدارتها، ولذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة وأكثرها اثارةً للنقاش حول دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

وقد استخدمت البنوك الإسلامية العديد من أدوات السياسة النقدية والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، ومن مشكلة البطالة ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي.

كما إن الهدف المشترك للمصارف يتمثل في تحقيق "أقصى ربح بأقل مخاطر"، إلا أن وسائل وأدوات بلوغ هذا الهدف تختلف من مصرف لآخر ويظهر الاختلاف من خلال السياسات النقدية للمصارف وأولويات هذه السياسات على ضوء القيود والمحددات المحلية، والخارجية لأنشطة المصارف المختلفة والمتنوعة.ومن هنا يحاول كل مصرف أن يحصل على أكبر مساحة من الحصة السوقية المتاحة وذلك من خلال مجالين هما:المنافسة السعرية، والمنافسة غير السعرية.

ومع تزايد أهمية السياسة النقدية فقد وجد الباحث من الضرورة ابراز هذه الأهمية ابتداءاً من أوائل القرن العشرين، والذي اتسم بظهور العديد من المشكلات النقدية، والتي كان لها الأثر الأكبر على مختلف قطاعات الاقتصاد، فضلاً عن قدرة السياسة النقدية على التعامل مع المتغيرات والمستجدات على اختلافها.

وهنا يُثار تساؤل رئيس حول دور أدوات السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة(٢٠٠٨-٢٠١٢م) في تحقيق تلك الأهداف، فهل السياسات النقدية الاسلامية بديل فاعل للسياسات النقدية الوضعية من خلال إدارتها؟ وينبثق من هذا السؤال أسئلة فرعية تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها والتي تتمثل في الآتي:

١. ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بأدواتها وأهدافها؟
٢. ما هو دور المصارف الإسلامية في تهيئة عمل سياستها النقدية كبديل فاعل للسياسة النقدية الوضعية؟
٣. ما هي المراحل التي مرت بها السياسة النقدية في تطورها؟
٤. هل وظيفة السياسات النقدية في البنوك الاسلامية تختلف عن وظيفة السياسات النقدية في البنوك التقليدية(الوضعية)؟
٥. هل أدوات السياسة النقدية في المصارف الإسلامية أكفأ من أدوات السياسة النقدية الوضعية في تحقيق الأهداف؟
٦. هل السياسة النقدية الاسلامية أكثر استقراراً من السياسة النقدية الوضعية؟
٧. إلى أي مدى استطاعت السياسة النقدية في البنوك الاسلامية تنفيذ الخطط بالكفاءة والفعالية المطلوبة؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

١. تُعتبر الدراسة جهد علمي يُعنى بدراسة جانب مهم من الحياة الاقتصادية في حياة المسلمين ألا وهو السياسة النقدية بوصفها جزءا من مهام السلطة النقدية ممثلة في البنوك المركزية التي تضطلع برسم السياسات الاقتصادية النقدية، ووضع الخطط والأهداف لها، حيث أنها الدراسة الحالية هي الدراسة العربية الأولى حسب علم الباحث التي تتناول تقييم السياسات النقدية الإسلامية كبديل فاعل للسياسات النقدية الوضعية، لبيان الأهمية النسبية لها.

٢. ان الدراسات النقدية تُعتبر مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد من تيارات تضخمية أو انكماشية، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية.

٣. ان للسياسة النقدية دوراً كبيراً في المحافظة على نظام مصرفي قوي وفعال قادر على أداء مهمته على النحو الذي يجمع بين أهداف المصارف التي تسعى الى تحقيق الربح ومصالح المجتمع عامة من حيث تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على حقوق المودعين لدى المصارف وتوجيه الاستثمار توجها سليما يخدم التنمية و الرفاء الاقتصادي اللذين تتطلع اليهما جميع الامم.

٤. دراسة السياسة النقدية المطبقة في البنوك الاسلامية، وذلك للمساهمة بناء سيناريوهات السياسة النقدية الناجحة في مستقبل الاقتصاد الوطني لأي بلد، وفي استخدام أدوات السياسة النقدية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة من سياسات انفاقية وايرادية

٥. ضرورة بيان وابراز أهمية السياسات النقدية الاسلامية وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان وفي كل عصر وأوان، فضلاً عن أن السياسة النقدية تستمد أهميتها من أدواتها.

٦. قد تشكل الدراسة نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية جديدة، خاصةً في ضل النقص الشديد في المراجع الاقتصادية التي بحثت في موضوع السياسة النقدية في الاسلام بشكل مستقل، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. فضلاً عن خدمة متخذي القرار في المصارف بصورة عامة والمصارف الاسلامية بصورة خاصة من خلال ما ستقدم من توصيات ومقترحات تتعلق بأعمالها الخاصة وبسياساتها النقدية.

٧. نظراً لما يُمكن أن تُقدمة من أطر نظرية من شأنها المساعدة في رصد الظاهرة، وإثراء المكتبة العربية وخدمة وافادة الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

٨. إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبتين الأردنية والسودانية بصفة خاصة بدراسة حول مدى فعالية السياسات النقدية الإسلامية كبديل فاعل للسياسات النقدية الوضعية في المصارف.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى إجراء دراسة مقارنة للسياسة النقدية في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، لإبراز تفوقها ونجاحها في الاقتصاد الإسلامي عنها في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، من خلال محاولة:

١. تقديم الأطر النظرية الخاصة بموضوع الدراسة من خلال التطرق الى ماهية السياسات النقدية وأنواعها وأهدافها وأدواتها، بغية ابراز المفاهيم الاسلامية الخاصة بالنقود في النظام الاقتصادي بإسلوب علمي معاصر.
٢. ايجاد صيغة مشتركة للتفاهم بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بحيث تتحقق مصلحة المساهمين والمودعين والمستثمرين في البنوك الإسلامية، فضلاً عن استثمار البنوك الإسلامية السيولة الزائدة لديها مما ينعكس على زيادة ربحيتها وزيادة نسبة العوائد التي توزعها على حسابات العملاء لديها.
٣. وضع تصور فقهي أصولي لأدوات سياسة نقدية مقبولة شرعا، فضلاً عن بيان السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الاسلامي.
٤. وضع الضوابط المناسبة لتطبيق السياسات النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وبين النظريات الاقتصادية الأخرى، مما يُساهم بالتالي على ابراز وتوضيح الجوانب النظرية الاسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة.
٥. الحاجة إلى تنظيم أعمال البنوك المتفقة مع الشريعة ، وضوابط ذلك العمل الذي يمثل جزءًا كبيراً لا يتجزأ من المسؤلية الشرعية والنظامية المصرفية .
٦. التعرف على مدى فعالية السياسات النقدية الاسلامية في علاج ودراسة المشكلات الاقتصادية.
٧. الإجابة على ما يُثار من تساؤلات حول قدرة الشريعة الاسلامية على تقديم البدائل المناسبة للسياسة النقدية الربوية السائدة في معظم أقطار العالم الاسلامي، فضلاً عن وضع علامات يتم الاسترشاد بها في تنظيم أعمال البنوك المتفقة مع الشريعة الإسلامية.
٨. يأمل الباحث أن يتم تقديم المرتكزات الأصولية التي تقوم عليها السياسة النقدية الاسلامية عند التكييف الشرعي لأدوات السياسة النقدية المختلفة ليبين عمليا قدرة المرجعية الفقهية والاصولية في الاسلام على استيعاب المستجدات وايجاد الحلول والبدائل بالاضافة الى توضيح جذور هذه السياسة من الناحية الأصولية مما يعطيها قيمة تشريعية علميا ويربط حاضر هذه الأمه بماضيها.
٩. التعرف على مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال اعتماد الادارة على استراتيجية السياسة النقدية التي تطورت عبر الزمن.
١٠. تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة التي تهدف إلى تطبيق أدوات خاصة بالسياسة النقدية تناسب عمل المصارف الإسلامية، حيث إن طبيعة عملها تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية، بغية الوصول الى تقديم تصور واضح لسياسة نقدية يُمكن تطبيقها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها" **لقد ساهمت السياسة النقدية (إلى جوار بعض السياسات الأخرى) المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت المصارف الاسلامية الأردنية ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة ٢٠٠٨-٢٠١٢م.** وقد انبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية والتي تتمثل في الآتي:

- هناك علاقة داله احصائياً بين كفاءة وفاعلية الأدوات الكمية المطبقة في المصارف الاسلامية وبين تحقيق أهدافها.
- هناك علاقة داله احصائياً بين كفاءة وفاعلية الأدوات الكيفية المطبقة في المصارف الاسلامية وبين تحقيق أهدافها.
- هناك علاقة داله احصائياً بين كفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية في المصارف الاسلامية وبين الالتزام بما يصدر من قبل البنك المركزي.
- هناك علاقة داله احصائياً بين كفاءة وفاعلية أدوات السياسة النقدية في المصارف الاسلامية وبين اهتمامها بالانشطة الاقتصادية.

حدود الدراسة:

١. الحدول البشرية: تتمثل في استطلاع آراء عينة من العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في المصارف الاسلامية الأردنية.
٢. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بالقطاع المصرفي الأردني وتحديداً المصارف الاسلامية.
٣. الحدود الزمانية: تتمثل في دراسة حالة المصارف الاسلامية للفترة(٢٠٠٨-٢٠١٢م).

مصطلحات الدراسة:

- **السياسة**: هي مجموعة الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية، أو هي كيفية توزع القوة و النفوذ ضمن مجتمع ما أو نظام معين([١]).
- **النقد أو العملة**: هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، وتأتي كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات

[١] - ما هية النقود، http://ar.wikipedia.org

أخرى في سوق الصرف الاجنبي أو سوق الفوركس حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى([1]).

- **السياسة النقدية**: هي مجموعة الأعمال والتدابير التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، أو هي القيام بسياسات واستخدام أدوات بهدف التأثير على العرض النقدي في الأسواق المالية وبالتالي الأداء الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي([2]).

منهجية الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى يستطيع الباحث الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر له من بيانات فإنه سيتم الاعتماد على **المنهج الاستدلالي الاستنباطي** وفق النظر الأصولي في الوصول الى التكييف الشرعي لادوات السياسة النقدية في الفقه الاسلامي والترجيح بين أقوال الفقهاء.

والمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة النقدية، بغية ابراز المفاهيم الاسلامية المختلفة، وتقديم البدائل الاسلامية في اطار الاحكام الشرعية بالاعتماد على وتحقيق التوازن وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. **والمنهج المقارن** من خلال الموازنة بين السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي الوضعي وبين السياسة النقدية في الفكر الاقتصاد الإسلامي المنبثقة من الفقه الاسلامي من الجوانب النظرية.

كما سيقوم الباحث بإستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحديد طبيعة عن مشكلة البحث. **فالمنهج الوصفي،** هو المنهج الذي يهتم بـ"دارسة ووصف الجوانب المتنوعة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع وتحليلها، لمعرفة المتغيرات والعوامل التي تتسبب بوجودها، أي أن الهدف من هذا المنهج تشخيصي بالإضافة لكونه وصفي"([3]). فهو يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً،

---

[1] -مفهوم النقود، القاموس الاقتصادي (إنكليزي-عربي)، حسن النجفي - مطبعة الإدارة المحلية - بغداد1977 - م - (نقود) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9.

[2] - موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد ١٥- العدد الثاني - دمشق ــ ١٩٩٩، ص٧٧.

[3] -غرايبة، فوزي وآخرون. أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط٥، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠١٠، ص٣٣.